

اللاجئون العراقيون

بين السياسة الخارجية للعراق وقوانين الدول المجاورة

م.م. عباس عودة الكعبي

فرع الدراسات الدولية

أصبح موضوع اللاجئين العراقيين يحتل أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة خصوصاً مع تفاقم الوضع الأمني داخل العراق وازدياد العمليات الإرهابية ضد المدنيين مما أدى إلى نزوح الكثير من المواطنين العراقيين إلى الدول المجاورة وعلى الأخص سوريا والأردن وإيران وتقدر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن عدد اللاجئين العراقيين أكثر من مليوني شخص فيما قصد مليوناً مواطناً آخرين الدول الأخرى طلباً للأمن. إن أهم أسباب اللجوء هو انتهاك حقوق الإنسان أو أعمال العنف والإكراه بسبب العقيدة الدينية أو السياسية أو التمييز العنصري مما يجبر العديد من البشر الفرار من موطنهم الأصلي واللجوء لدول أخرى طلباً للحماية واتقاء للاضطهاد وواقع الأمر انه ليس من اليسير إعطاء تعريف واضح للاجئ الذي يستطيع الاستفادة من الضمانات التي يقدمها القانون الدولي في هذا المجال . ويمكن تعريف اللاجئ بأنه (الشخص الذي ترك موطنه الأصلي هرباً من التهديد بالقتل لأسباب دينية أو سياسية أو عرقية).

لقد أعطت المواثيق الدولية ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق لكل فرد الحق بأن يلجأ إلى بلاد أخرى هرباً من الاضطهاد الديني أو العرقي أو السياسي ونصت المادة (14) من الإعلان العالمي المذكور صراحة على حق كل فرد في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد ولا ينتفع من هذا الحق الأشخاص الذين أدينوا بجرائم غير سياسية أو أفعال مخالفة لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة ومع ذلك فمنح حق اللجوء عمل سيادي أي يتعلق بسيادة الدولة فهي لها الحق في ان تمنح حق اللجوء على أراضيها للأشخاص الفارين من بلاد أخرى أو رفض ذلك .ولا يجوز للدولة التي تمنح حق اللجوء ترحيل اللاجئ أو إرغامه على العودة إلى الدولة التي فر منها ما عدى حالة المساس بأمنها القومي وحماية سكانها

واوجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الدول التي تمنح حق اللجوء عدم السماح لهؤلاء الأشخاص اللاجئين بالقيام بأية أعمال أو نشاطات تتنافى مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة . وهناك اتفاقية دولية تتعلق بأوضاع اللاجئين تم عقدها عام 1951 تقوم على مبدئين أساسيين وهما :

- 1- الحد من التمييز بين رعايا الدولة الأصليين واللاجئين لديها.
- 2- يجب أن لا يكون هنالك تمييز من قبل الدولة مانحة اللجوء على أساس العرق أو الدين بين اللاجئين.

ومن المبادئ التي جاءت بها هذه الاتفاقية في المادة (33)، حث الدول الموقعة عليها على عدم ترحيل أو طرد أي لاجئ إلى حدود دولة تكون حياته أو حريته مهددة بسبب عرقه أو ديانته أو جنسيته أو آرائه السياسية. وليس للاجئ أن ينتفع بهذا الحكم إذا كانت هنالك أسباب تدعو لاعتباره خطرا على امن الدولة الموجود فيها أو إذا شكل خطرا على هذه الدولة بسبب صدور حكم نهائي ضده في جناية أو جنحة.

وبالنسبة لمشكلة اللاجئين العراقيين فان هنالك عشرات الآلاف منهم ولكن هؤلاء لم يمنحوا حق اللجوء على الرغم من أن مكاتب الأمم المتحدة أولت قضيتهم الاهتمام وبادرت بمنحهم كتبا تضعهم تحت حماية الأمم المتحدة ولكنهم ظلوا بوضع غير قانوني بالنسبة لقوانين الإقامة لهذه البلدان. إن وضع اللاجئين العراقيين يحتم على المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إجراء إحصائية شاملة لهم في هذه الدول ودراسة طلبات اللجوء التي يتقدم بها العراقيون لحكومات الدول المجاور وتلبية الحاجات الإنسانية وحاجات الحماية وحث دول المنطقة على توفير اللجوء الدائم والمؤقت لهم. وتدعونا دراسة أوضاع اللاجئين العراقيين في دول الجوار إلى طرح عدة توصيات لمعالجة هذه المشكلة ولكي تتحمل الدول مسؤولياتها تجاههم وذلك من خلال:

- 1- إصدار تصاريح تنقل قابلة للتجديد لكافة اللاجئين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالنسبة للدول التي لا تعترف لهم بهذه الصفة والتي لم توقع على اتفاقية 1951 المتعلقة بأوضاع اللاجئين.

- 2- حث الدول المجاور للعراق على ضمان حصول أطفال هؤلاء اللاجئين على التعليم الأساسي المجاني أسوة بأطفال هذه الدولة المستضيفة لهم.
- 3- عدم استخدام سياسة الإعادة القسرية أو الترحيل لان ذلك يتنافى مع مبادئ القانون الدولي والقرار (1483) حيث ذكرت منظمة العفو الدولية أن عودة اللاجئين العراقيين يجب أن تكون طوعية وان إرغام أشخاص بصورة قسرية على العودة أو حرمانهم من حقوقهم بطريقة لا تدع لهم الخيار يعد خرقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين ويخالف القرار المذكور الصادر عن مجلس الأمن وان هذا القرار يؤكد على أن عودة النازحين يجب أن تكون آمنة ومنظمة وطوعية.
- 4- حث الحكومات للإسهام في منح الأموال لصالح المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بعملياتها في الدول المستضيفة للاجئين العراقيين.
- 5- توفير الدعم المالي للدول التي تستضيف اللاجئين العراقيين في الشرق الأوسط لأجل تمكينهم من العيش بصورة كريمة وغير مهينة حتى الوصول إلى حل مشكلتهم.